«ارتقاء».. خطة البورصة لتطوير أسواق رأس المال

5 محاور رئيسية أبرزها: تحفيز عمليات التداول وتعزيز الجاهزية الرقمية

كتب: علي عبدالخالق
تصوير: حسين عبدالله

أكد الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين، أن خطة تطوير أسواق رأس المال لأعوام (2026–2028) تحت مسمى «ارتقاء» تمثل تحولاً استراتيجياً شاملاً في مسار سوق رأس المال البحريني، من خلال تنفيذ 47 مبادرة استراتيجية على مدى ثلاث سنوات، إلى جانب استقطاب 8 شركات جديدة للإدراج، بما يسهم في تعميق مستويات السيولة، وتعزيز ثقة المستثمرين، ورفع كفاءة وجاذبية السوق على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح الشيخ خليفة أن الخطة تستهدف إحداث نقلة نوعية في بنية السوق وأدواته وآليات عمله، عبر تطوير مسارات الإدراج وتوسيع قاعدة الشركات المدرجة، وتحفيز النشاط التداولي، وتحديث الأطر التنظيمية والتشغيلية، بما يعزز قدرة السوق على استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وبدعم التوجه نحو إعادة تصنيف السوق وترقيته مستقبلاً ضمن مؤشرات الأسواق العالمية.

خليفة بن إبراهيم: استقطاب 8 شركات جديدة للإدراج خلال 3 سنوات.. وتنفيذ 47 مبادرة

يوسف اليوسف: توفير بنية تحتية آمنة وفعالة لسوق رأس المال وفق أعلى المعايير العالمية

وأشار إلى أن خطة «ارتقاء» تنطلق من رؤية واضحة لبناء سوق أكثر ديناميكية واستدامة، عبر مسار تحول مرحلي يبدأ بمرحلة الجاهزية الهيكلية (Ignite) في عام 2026، يليها تسريع تطوير السوق (Accelerate) في 2027، وصولاً إلى مرحلة التكامل والتوسع (Harvest) في 2028، بما يضمن تحقيق الأثر الاقتصادي والاستثماري المستهدف على المدى المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، ترتكز الخطة على خمسة محاور استراتيجية رئيسية تشكل في مجملها الإطار التنفيذي للأهداف، حيث يركز المحور الأول على إصدارات الأسهم وتكوين رأس المال، بهدف توليد تدفقات رأسمالية مستدامة عبر توسيع وتنظيم مسار الطروحات العامة الأولية، وتشجيع الشركات العائلية والخاصة والمؤسسات الوطنية على الإدراج، بما يعزز دور السوق في تمويل النمو الاقتصادي وتوجيه المدخرات المحلية نحو قنوات استثمارية منتجة.

أما المحور الثاني فيتمثل في تحفيز عمليات التداول وتحويلها إلى محفّز للنمو، من خلال تنويع المنتجات الاستثمارية، وإطلاق أدوات مالية جديدة، وتوسيع نطاق العروض في السوق، بما يسهم في زيادة أحجام التداول اليومية، وتحسين مستويات السيولة، ورفع كفاءة تسعير الأصول، وتقليص فجوة السيولة مقارنة بالأسواق النظيرة.

ويركز المحور الثالث على إعادة مواءمة الإطار التنظيمي والبنية المؤسسية، بهدف تعزيز كفاءة اتخاذ القرار، وتمكين الأطر الرقابية، ورفع مستوى الحوكمة والشفافية، بما يواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في البيئة التنظيمية للسوق. فيما يستهدف المحور الرابع تعزيز الجاهزية الرقمية عبر سلسلة القيمة، من خلال تحسين العمليات التشغيلية، وتطوير الأنظمة التقنية، وتبسيط الإجراءات، بما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة، وسرعة إنجاز المعاملات، وتحسين تجربة جميع الأطراف المتعاملة مع السوق، انسجاماً مع توجهات التحول الرقمي الشامل. ويأتي المحور الخامس ليعزز التواصل مع المصدرين والمستثمرين عبر تطوير البنية التحتية والوظائف التشغيلية، وتحسين قنوات التفاعل، ورفع مستوى الوعي الاستثماري، بما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين، وتعزيز مشاركة المؤسسات والأفراد في السوق، ودعم استدامة النشاط الاستثماري.

وأكد الشيخ خليفة بن إبراهيم أن تنفيذ المبادرات الـ47 سينعكس بشكل مباشر على تحسين تقييمات الشركات المدرجة، وتعزيز مستويات السيولة، ورفع ثقة المستثمرين، مشيراً إلى أن نمو السيولة والثقة من شأنه أن يدفع بمزيد من التدفقات الرأسمالية إلى السوق، بما يعود بالنفع على جميع الأطراف، ويدعم مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي.

وأضاف أن الخطة تأتي انسجاماً مع طموحات البحرين في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشير التقديرات إلى أن أي ترقية محتملة لتصنيف السوق قد تسهم في استقطاب تدفقات استثمارية أجنبية في أسواق الأسهم تتراوح بين 1.2 و4 مليارات دولار، وهو ما سينعكس إيجاباً على صحة السوق وتقييمات الشركات. من جانبه، قال يوسف عبدالله اليوسف، رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين، إن البورصة تواصل التزامها بتوفير بنية تحتية آمنة وفعالة لسوق رأس المال، وفق أعلى المعايير العالمية، بما يسهل عمليات زيادة رأس المال للقطاعين العام والخاص، ويوفر بيئة استثمارية شفافة وسهلة الوصول، مؤكداً أن تطوير السوق يشكل ركيزة أساسية في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتنويعه. وأشار اليوسف إلى أن تنفيذ خطة «ارتقاء» يتم بالتعاون مع مختلف الأطراف ذات العلاقة في السوق، بما يضمن مواءمة الجهود وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز دور أسواق رأس المال في دعم مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030. وتسعى بورصة البحرين، من خلال هذه الخطة، إلى تشجيع واستقطاب إدراجات نوعية وكبيرة الحجم، وتعزيز تكوين رأس المال عبر توجيه المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية نحو السوق، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي، ويرسخ مكانة البحرين على خارطة الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

خليجي بنك يعلن تفاصيل جوائز حساب «الوافر» لعام 2026

أعلن خليجي بنك، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، تفاصيل جوائز حساب «الوافر» لعام 2026، والتي تأتي ضمن نسخة موسّعة تُعد الأكبر في تاريخ البرنامج، حيث تفوق قيمتها الإجمالية 5 ملايين دولار أمريكي، مع تركيز خاص على إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من العملاء للفوز بجوائز نقدية قيّمة على مدار العام.

ويتصدر البرنامج لهذا العام ثلاث جوائز كبرى بقيمة مليون دولار أمريكي لكل فائز، يتم السحب عليها خلال شهر ديسمبر 2026، إضافة إلى أربع جوائز كبرى بقيمة 250 ألف دولار أمريكي يتم السحب عليها خلال أشهر مارس ومايو ويوليو وسبتمبر، إلى جانب جوائز شهرية منتظمة ضمن نادي عملاء الوافر وبرنامج أجيال الوافر، بما يعزز فرص الفوز لمختلف الفئات العمرية ويجعل من البرنامج منظومة ادخارية شاملة ومتكاملة.

هذا ويقدم نادي عملاء الوافر جوائز شهرية بقيمة 5,000 دولار أمريكي لأربعة فائزين شهريًا على مدار العام، في حين يتيح برنامج أجيال الوافر جوائز شهرية بقيمة 1,000 دولار أمريكي لخمسة فائزين من فئة الناشئة، ما يرسّخ مفهوم الادخار المبكر ويشجع العائلات على إشراك أبنائهم في التجربة الادخارية.

ويتيح حساب الوافر للعملاء فرصة الدخول تلقائيًا في السحوبات مقابل كل 25 دينارًا بحرينيًا مودعة في الحساب، بدءًا من حد أدنى لفتح الحساب يبلغ 50 دينارًا بحرينيًا فقط، كما يمكن للعملاء تعزيز فرصهم عبر نظام النقاط المضاعفة عند الحفاظ على أرصدة الادخار دون سحب مدة تسعين يومًا قبل موعد السحب، بينما يوفر البنك إمكانية فتح الحساب بكل سهولة عبر فروعه

○ أميرة العباسي.

أو من خلال تطبيق الخليجي للهاتف النقال بما يضمن مشاركة مرنة وتشجيعية في جميع السحوبات.

وفي تعليق لها بهذه المناسبة، قالت أميرة أحمد العباسي، مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في خليجي بنك: «يعكس برنامج حساب الوافر لعام 2026 رؤية البنك في توسيع قاعدة المستفيدين من الجوائز، حيث حرصنا على تقديم نسخة مطوّرة تمنح الفرصة لأكبر عدد من العملاء للفوز، سواء عبر الجوائز الكبرى أو السحوبات الشهرية المتنوّعة، بما يعزّز جاذبية الادخار ويحوّله إلى تجربة مجزية ومستدامة.

ويقدّم برنامج حساب الوافر لهذا العام جوائز استثنائية بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي لثلاثة فائزين محظوظين، سيتم السحب عليها في شهر ديسمبر 2026، إلى جانب أربع جوائز كبرى إضافية بقيمة 250 ألف دولار أمريكي تُجرى سحوباتها خلال أشهر مارس ومايو ويوليو وسبتمبر. كما يوفر البرنامج باقة من السحوبات الشهرية المنتظمة ضمن نادي عملاء الوافر وبرنامج أجيال الوافر، بما يضمن تنوّع فرص الفوز ويجعل من البرنامج منظومة ادخارية متكاملة تلائم مختلف الفئات العمرية.

ويواصل نادي عملاء الوافر تقديم جوائز شهرية بقيمة 5,000 دولار أمريكي لأربعة فائزين طوال العام، في حين يتيح برنامج أجيال الوافر جوائز شهرية بقيمة 1,000 دولار أمريكي لخمسة فائزين من فئة الناشئة، في خطوة تعكس التزام البنك بترسيخ ثقافة الادخار المبكر وتشجيع العائلات على إشراك أبنائهم في رحلة مالية هادفة ومثمرة».

وأضافت: «نلتزم في خليجي بنك بتقديم حلول ادخارية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تواكب تطلعات عملائنا وتدعم أهدافهم المالية على المدى الطويل. ويأتي حساب الوافر كأحد أبرز هذه الحلول، حيث يجمع بين المرونة وتعدد فرص الفوز والقيمة الحقيقية التي يلمسها العملاء ضمن تجربة مصرفية موثوقة. ونتمنى لجميع عملائنا التوفيق في السحوبات القادمة، وأن تكون جوائز حساب الوافر خطوة تسهم في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم المستقبلية».

جهاز المساحة والتسجيل العقاري يدشن خدمة إصدار وثيقة الملكية الإلكترونية

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها، دشّن جهاز المساحة والتسجيل العقاري خدمة إصدار وثيقة الملكية الإلكترونية، كخدمة رقمية جديدة تهدف إلى تسهيل الحصول على الوثيقة، والارتقاء بتجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الشامل.

وبموجب هذه الخدمة، يتسلم العميل بعد استكمال إجراءات التسجيل العقاري وسداد الرسوم المقررة قانونًا، رابطًا إلكترونيًا آمنًا يُرسل إليه فورًا عبر الرسائل النصية، يتيح له استعراض وتحميل وثيقة الملكية بصيغة إلكترونية بكل سهولة.

كما تمكّن هذه الخدمة من الوصول إلى الوثيقة في أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى الحضور الشخصي أو مراجعة الجهة المختصة، علمًا بأن هذه العملية كانت تستغرق سابقًا يوم عمل واحدا، وأصبحت الآن إجراءً تلقائيًا وفوريًا، بما يسهم في توفير الوقت والجهد، وتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة.

وتتميز الوثيقة الإلكترونية باعتبارها معتمدة رسميًا، ومحمية بوسائل أمان رقمية تضمن سلامة البيانات، الأمر الذي يتيح استخدامها والاعتماد عليها لدى الجهات الحكومية والخاصة بكل موثوقية، ويعزز من كفاءة الإجراءات وسلاسة التعاملات العقارية.

وفي هذا السياق، أكد سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، أن هذه الخدمة تأتي في إطار تبني الجهاز حلولًا رقمية مبتكرة تعزز تسهيل التعاملات العقارية، وتسريع تملك العقار في مملكة البحرين من خلال مسار رقمي متكامل يضمن موثوقية وأمان الإجراءات، وتكامل الأنظمة، مضيفًا أن إطلاق الخدمة يعكس جهود جهاز المساحة والتسجيل العقاري في تطوير خدماته بما يقلل الوقت والجهد على المؤسسات، ويعزز فاعلية منظومة العمل.

وأوضح أن تدشين هذه الخدمة ضمن إطار التحول الإلكتروني الكامل بنسبة 100%، إلى جانب تحسين وتطوير الأنظمة المعمول بها، بما يسهم في تسريع الإجراءات ورفع كفاءة الأداء، فضلًا عن توحيد معلومات الخدمات المنشورة عبر جميع قنوات تقديم الخدمات، بما يضمن وضوح الإجراءات، ودقة البيانات، وتحسين تجربة المستفيدين، ورفع مستوى تكامل الخدمات الرقمية.

شركة البحرين لتعبئة المياه والمشروبات تجدد الحصول على شهادة «صُنع في البحرين»

أعلنت شركة البحرين لتعبئة المياه والمشروبات ذ.م.م تجديد حصولها على شهادة «صُنع في البحرين» الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة، وذلك تقديرًا لالتزامها بالتصنيع المحلي واستيفائها المعايير المعتمدة ضمن برنامج «صُنع في البحرين».

ويعكس هذا الاعتماد التزام الشركة بتطبيق أعلى معايير الجودة والسلامة في عمليات الإنتاج، واعتمادها على المحتوى المحلي في تصنيع منتجاتها من المياه والمشروبات، وهو ما يعزز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني ويدعم تنافسيته في الأسواق المحلية والإقليمية.

وأضاف السيد عزام مطرجي – الرئيس التنفيذي لمجموعة ترافكو أن تجديد الحصول على شهادة «صُنع في البحرين» يجسد حرص المجموعة المستمر على دعم القطاع الصناعي الوطني والمساهمة في تحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية2030 ، لا سيما في مجالات التنويع الاقتصادي وتعزيز الصناعات الوطنية.

يُعد برنامج «صُنع في البحرين» أحد المبادرات الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصناعة والتجارة، ويهدف إلى إبراز المنتجات الوطنية وتشجيع المصانع البحرينية على التوسع والنمو، إضافة إلى تعزيز حضور المنتجات البحرينية في الأسواق المحلية والاقليمية.